

# مراهنة باكستانية على «الورقة الراحبة» الهند تخضع كشمير خطوة بخطوة



**يشكك قرار الحكومة الهندية إلغاء الحكم الذاتي لإقليم كشمير إخضاعاً كاملاً لشطر الإقليم الذي تسيطر عليه، وخطاً فاصلاً بين طموحات ناريندا موددي ووعوده بالسيطرة على الإقليم، والتداعيات التي ستترافق مع قرار كهذا، إن داخليا بعد تخفيف القيود عن السكان او من الجارة الاقرب، باكستان، التي ستلعب بكل المحظوظ**

## «دولة الهندوس» في مواجهة «الأرض الطاهرة» و«إمبراطورية الوسط»

الرئيس الحالي لحزب «بهاراتيا جناتا»، والعقل السياسي لمودي به كشمير، وفقاً للمادة 370 من الدستور الهندي، بموجب مرسوم رئاسي أصدرته حكومة حزب «بهاراتيا جناتا» الهندوسي المتطرف، يُعدّ من منظورها انتصاراً تاريخياً سيمكّنها من إعادة صياغة النظام السياسي الهندي وفرض تعريفها لهوية البلاد. هذا النظام والهوية حملا بصمات حزب «المؤتمر»، حزب سياسي أصغرته حكومة حزب «بهاراتيا جناتا» الهندوسي المتطرف، في سياق باعتمادات عقائدية وسياسية - انتخابية داخلية فقط، بل نجم أيضاً عن مفهوم هذا الفريق للأمن القومي لفئة إقليمية كبرى كالهند، ورؤيته لسياستها الخارجية، في سياق عالمي، وقاري آسيوي، تتسارع فيه التحولات وتتغير فيه التحالفات، وهو بلا أدنى شك في مثل هذا السياق مُوجّه ضد باكستان والصين.

أدرج رئيس الوزراء الهندي قراره حيال كشمير في إطار «الحرب على الإرهاب». تشهد كشمير منذ عام 1989 نمواً لتيارات انفصالية، بعضها سلفي جهادي يؤمن بالعنف، فيما

منذ الخامس من آب/ أغسطس الحالي، تفرض الهند إغلاقاً شبه كامل لإقليم جامو وكشمير، جاء نتيجة إلغائها الوضع القانوني الخاص الذي كان يتمتع به الإقليم. خطوة بخطوة، فرضت نيودلهي حظراً شبه تام على حركة السكان، جنباً إلى جنب إجراءات أمنية غير مسبوقة جعلت من هذه المنطقة، المتنازع عليها بينها وبين باكستان، شبه معزولة عن العالم. بقرارها إلغاء الحكم الذاتي للإقليم وتفكيكه ليصبح مكوناً من إقليمين منفصلين إدارياً، هما: «جامو وكشمير» و«لاداخ»، تكون حكومة ناريندرا مودي الهندوسية القومية قد ألغت الهوية الوطنية الخاصة بكشمير، أولاً، وأججت التوترات في واحدة من أكثر مناطق العالم التهاباً، ثانياً. يمكن وضع إبطال المادة 370 من الدستور الهندي (تعطي صلاحيات واسعة للحكومة هذا الإقليم ذي الغالبية المسلمة) في إطار وعبر انتخابي قطعه مودي على نفسه، وأراد من خلاله - هو ووزير داخلية أميت شاه - «تصحيح خطأ تاريخي، إذ لم يكن ينبغي أن يُعطي هذا الحكم الذاتي أصلاً». أما الحجة التي يسوقها رئيس الوزراء وفريقه، فتأتي في سياق ما يسميه هذا الأخير، العازم على الإسراع في تطبيق البرنامج القومي لحزبه «بهاراتيا جناتا» (حزب الشعب)، «محاربة الإرهاب»؛ فهو قال في خطابه الأول الذي أعقب القرار إن لديه «اقتناعاً تاماً بأننا سنتمكن من خلال هذا النظام من تحرير جامو وكشمير من الإرهاب والتزعّم الانفصالية». ويعني إلغاء الحكم الذاتي لجامو وكشمير، أيضاً، خفض مرتبة الإقليم إلى منطقة إدارية، وهو ما قد يراه السكان المحليون إذلالاً لهم، خصوصاً في ظل الإجراءات الأمانة التي راقت صدور القرار. فالمادة الملغاة كانت قد وضعتها كشمير شرطاً رئيساً لقبول الانضمام إلى الهند عند استقلالها عام 1947، وموجبها بحصل الإقليم على استقلال ذاتي في تسير شؤونه، باستثناء ما يتعلّق بمسائل الدفاع والشؤون الخارجية والاتصالات التي تتولاها الهند، كذلك يمنع القرار الأجانب من امتلاك أراضٍ في الإقليم لكن النقطة الأخيرة تمثّل قلقاً حقيقياً بالنسبة إلى أغلب الكشميريين، الذين يرون

في خطوة حكومة مودي تميع خصوصيات كشمير، سعياً إلى تغيير البنية الديموغرافية لهذه المنطقة على المدى الطويل، أي إلغاء الهوية الكشميرية، وتالياً إذابة الإقليم في عموم الهند. عتّن عن ذلك أيضاً رئيس الوزراء الباكستاني، عمران خان، الذي رأى في القرار

«محاولة لتغيير الديموغرافيا في كشمير عبر تظهير إثني»، متسائلاً: «هل سيفرّج العالم ويسترضي لتشكيكسولوفاكيا (حينها)، لمحاولة كما فعل مع هتلر في ميونيخ؟»، وذلك في إشارة إلى معاهدة ميونيخ التي عُدت بمثابة تسوية بين ألمانيا النازية وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا، اتاحت لهتلر

ضمّ منطقة السودان ذات الغالبية المسلمة بالألمانية والتابعة لتشيكوسلوفاكيا (حينها)، لمحاولة احتواء ألمانيا النازية وتجذب اندلاع الحرب. بهذه الخطوة، تكون الهند قد فرضت أمراً واقعاً لا تبدو في وارد التراجع عنه، خصوصاً في

ظلّ المواقف الدولية المتذبذبة، إذا ما استخّني منها موقف الصين التقليدي، وباكستان التي لا تزال توازن خياراتها في هذا الإطار. إذ تسعى هذه الأخيرة إلى حشد مواقف دولية مناوئة لضم الإقليم إلى الهند، ولا سيما أنها أعلنت أنها لا تعتزم اللجوء إلى أي خيار



تسعى باكستان إلى حشد مواقف دولية مناوئة لضم إقليم جامو وكشمير إلى الهند (أ.ف.ب)

عسكري في وجه جارتها. لكن ما تعوّل عليه إسلام آباد حقيقة، لتغيير المعادلة لمصلحتها، سيأتي من داخل كشمير، حين يثور سكان الإقليم في وجه الحكومة المركزية في نيودلهي، وما يمكن أن يرافق ذلك من قمع، وانتقادات دولية، إذا ما خرجت الأمور عن السيطرة. أما الورقة الثانية الراحبة بالنسبة إلى باكستان، فتتمثّل بالملف الأفغاني، حيث لها اليد الطولى في نجاح المفاوضات المستمرة بين الولايات المتحدة وحركة «طالبان»،

بموجب تفاهات تتع بقاء وجود عسكري وأمني أميركي محدود بالضرورة، إلا أن الاتجاه القليل للتطورات، والقوة المتعاظمة للشراكة الصينية - الباكستانية، سيسمحان باستقطاب أفغانستان ما بعد الانسحاب الأميركي إلى دائرة هذه الشراكة، الأمر الذي لا ترحل له الهند الراهنة أبداً.

ويذكر ريشارد لايفيغر، الخبير الفرنسي في الشؤون الأمنية والاستراتيجية، نقلاً عن مصدر دبلوماسي فرنسي، أن «القرار الهندي المفاجئ بالنسبة إلى كشمير ستنجم عنه بؤرة توتر جديدة ومسرح لحرب لامتناهية في مواجهة الصين وحلفائها، وفي مقدمهم باكستان التي تمثل حجر الزاوية في السياسة الخارجية للصين»، ويختتم لايفيغر، على ضوء هذه التطورات، بأن «الحرب لم تعد، حسب تعريف كلاوزفيتز، استمرراً للسياسة بوسائل أخرى، بل أضحت استمرراً للحرب بوسائل أخرى». كسين كيانغ في الصين، ويصل إلى ميناء غوادر في غرب باكستان، تحتلّ موقعاً مركزياً في المبادرة المذكورة، وحتى في حال حصول الانسحاب الأميركي من أفغانستان

هذا الملحق ليس جديداً بين القوتين الصناعيتين، لكنه غدا أكثر حدة بعد وصول مودي، صاحب الزعامة الإمبراطورية والشديد العدا للصين، إلى السلطة، وأتباع الولايات المتحدة مع تقاطع في الرؤى حول العديد من القضايا. جميع الرؤساء الأميركيين، من بيل كلنتون إلى دونالد ترامب، عملوا على تعميق تلك العلاقات. وقد باشر ترامب بعد وصوله إلى السلطة في عملية إغواء حقيقية لمودي الذي لم يغبُت الفرصة لبناء صلة شخصية قوية معه. وافقت إدارة ترامب على حصول الهند على ترخيص تجاري استراتيجي، ناهية خطوة أبعد من إدارة أوباما التي كانت قد رأت في الهند شريكاً دفاعياً أساسياً. لقد حلّ تعبير «منطقة الهند والمحيط الهادئ» في مكان «منطقة آسيا والمحيط الهادئ» في الخطاب الدبلوماسي الأميركي. وتغيّر اسم القيادة الأميركية للمحيط الهادئ ليصبح «قيادة منطقة الهند والمحيط الهادئ» للتأكيد على الصلة الاستراتيجية بين المحيطين الهندي والهادئ. الخauf الأميركية من أكثر المشاريع الجيوسياسية

## قرار الهند الأخير بخصوص كشمير لم يكن محكوماً باعتبارات داخلية فقط

بموجب تفاهات تتع بقاء وجود عسكري وأمني أميركي محدود بالضرورة، إلا أن الاتجاه القليل للتطورات، والقوة المتعاظمة للشراكة الصينية - الباكستانية، سيسمحان باستقطاب أفغانستان ما بعد الانسحاب الأميركي إلى دائرة هذه الشراكة، الأمر الذي لا ترحل له الهند الراهنة أبداً.

ويذكر ريشارد لايفيغر، الخبير الفرنسي في الشؤون الأمنية والاستراتيجية، نقلاً عن مصدر دبلوماسي فرنسي، أن «القرار الهندي المفاجئ بالنسبة إلى كشمير ستنجم عنه بؤرة توتر جديدة ومسرح لحرب لامتناهية في مواجهة الصين وحلفائها، وفي مقدمهم باكستان التي تمثل حجر الزاوية في السياسة الخارجية للصين»، ويختتم لايفيغر، على ضوء هذه التطورات، بأن «الحرب لم تعد، حسب تعريف كلاوزفيتز، استمرراً للسياسة بوسائل أخرى، بل أضحت استمرراً للحرب بوسائل أخرى». كسين كيانغ في الصين، ويصل إلى ميناء غوادر في غرب باكستان، تحتلّ موقعاً مركزياً في المبادرة المذكورة، وحتى في حال حصول الانسحاب الأميركي من أفغانستان